

مؤتمر ميونخ : محاولة قائمة للحل الدبلوماسي في سوريا

تقدير موقف

فبراير 2016

جميع الحقوق محفوظة لمركز جسر للدراسات © 2016

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات ، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي ، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط ، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة ، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة ، وقطاعات التنمية ، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة ، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

تركيا - غازي عنتاب

+90 537 558 5821

www.jusoor.co

info@jusoor.co

[@jusoorstudies](https://www.instagram.com/jusoorstudies)



مؤتمر ميونخ: محاولة قاتمة للحل الدبلوماسي في سوريا

ملخص

نحاول في القراءة الحالية استعراض خلفية مؤتمر ميونخ للأمن ، والهدف الرئيس من المؤتمر فيما يتعلق بالأزمة في سوريا ، وتلخص الورقة من خلال عملية تقييم نتائج المؤتمر ، ومواقف الأطراف المختلفة، أنه من الصعوبة بمكان تنفيذ الاتفاق، وذلك لوجود الكثير من الثغرات ، وأن المؤتمر أخفق في إيجاد صيغة تطبيقية مقبولة وقابلة للنجاح ، بقدر ما حاول التغطية على الإخفاق الدبلوماسي المتكرر لمسار (فيينا) ، مما يفتح الباب بشكل أكبر أمام التصعيد والتدخل الإقليمي، و بخاصة في ظل تواصل القصف الروسي للمدنيين، بحيث سيكون فرصة لعودة واشنطن للضغط نحو تنفيذ حلول أكثر فعالية.

خلفية المؤتمر

انعقد مؤتمر ميونخ للأمن الثاني والخمسين يوم الجمعة الموافق 12 فبراير / شباط 2016 في مدينة ميونخ الألمانية ، ولمدة 3 أيام ، في ظل تطورات خطيرة طرأت على الأزمة السورية منذ مطلع العام 2016 ، منها : تزايد كثافة القصف الروسي الداعم للنظام ، وإخفاق المحادثات السياسية في جنيف، واستعداد دول مثل تركيا والسعودية للتدخل العسكري في سوريا.

وقد ضمت أجندة المؤتمر 3 محاور رئيسة هي :

1. الحرب المستمرة في سورية.
2. استمرار تدفق اللاجئين إلى أوروبا.
3. مستقبل النظام الأمني الأوروبي .

وقد عرض التقرير السنوي للمؤتمر حالات مما أطلق عليها " الصراعات اللامحدودة " مستشهداً بالصراع في سوريا كمثل على ذلك ، وقد تضمن التقرير عرضاً للتهديدات العابرة للحدود التي يمكن أن يكون أخطرها " تنظيم الدولة " .

ووفق التقرير ؛ فإنه لا تلوح في الأفق حلول لهذه الأزمات، وذلك بسبب ما أسماه التقرير سلبية "الأوصياء العاجزين" وسلوك "المخربين المتهورين". مشيراً إلى رفض واشنطن لإدارة الأزمات وفشل أوروبا في بناء سياسة خارجية أمنية مشتركة ، وانشغالها بالخلاف حول أزمة اللاجئين وقضايا داخلية أخرى.

ويخلص تقرير ميونخ للأمن بشكل عام ، والذي تم عرضه قبل بدء المؤتمر إلى توقع ما يلي :

1. أن يشهد العام 2016 نواً للمخاطر.
2. أن يشهد العام 2016 مواجهات عسكرية وحالات من التحول الجذري.
3. سيكون العام 2016 بداية للمزيد من اللا استقرار على الصعيد الدولي.¹

الغرض من المؤتمر فيما يتعلق بالأوضاع في سوريا

وفيما كانت القضية الأساسية التي حظيت بالاهتمام على أجندة المؤتمر هي القضية السورية ؛ فإن الهدف الأساسي أيضاً كان التوصل إلى وقف إطلاق نار فوري ، وهو ما دعت له واشنطن، وقدمت موسكو التي لم تتوقف عن القصف أيضاً مقترحاً حوله، ووفق أغلب المتابعين ؛ فإن المقترح الروسي جاء من أجل تحقيق مزيد من المكاسب وتعزيز موقع النظام.

ولتحقيق هذا الغرض عُقد اجتماع المجموعة الدولية لدعم سوريا² في ميونخ في 11 فبراير / شباط 2016 ، وقد صدرت عن المجموعة عدة قرارات من أهمها :

1. البدء بإيصال الإغاثة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في سورية ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، مع توفير عدة ضمانات حول ذلك ، حيث تبدأ في أسبوع المؤتمر بإيصالها عن طريق الجو إلى دير الزور ، وفي الوقت نفسه إلى كل من القوكة وكفريا ، وعن طريق البر للمناطق المحاصرة في ريف دمشق ؛ وذلك في كل من مضاي ، والمعضمية ، وكفر بطنا.
2. ستقوم المجموعة بوضع صيغ لوقف " الأعمال العدائية" في سوريا ، يطبق على جميع الأطراف خلال أسبوع باستثناء داعش ، والنصرة ، وأي طرف مصنف في قائمة الارهاب في مجلس الأمن.

¹ مايكل كنيغ، مؤتمر ميونخ للأمن: نهاية حقبة من الاستقرار العالمي؟، dw ، 12 فبراير 2016، <http://dw.com/p/1HsDr>

² مجموعة اتصال مكونة من 17 دولة تمثل طرفا الحرب الأهلية وتتكون من الصين، مصر، فرنسا، ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، عمان، قطر، روسيا، السعودية، تركيا الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات الأمريكية المتحدة.

وسيداً وقف الأعمال العدائية في غضون أسبوع من مؤتمر ميونخ ، بعد موافقة الحكومة السورية و المعارضة ، وذلك بعد إجراء المشاورات المناسبة في سورية خلال الأسبوع الذي يلي 12 فبراير 2016 ؛ سيقوم فريق عمل ISSG بوضع طرق لوقف الأعمال العدائية من خلال تحمل مسؤوليات أخرى :

1. تحديد الأراضي الواقعة تحت سيطرة داعش ، وجبهة النصرة ، وغيرها من الجماعات المدرجة كمنظمات إرهابية من قبل مجلس الأمن.
2. ضمان التواصل الفعال بين جميع الأطراف ، لضمان الامتثال ، وسرعة نزع فتيل التوتر.
3. حل الادعاءات المتعلقة بعدم الامتثال والتجاوب.
4. يستدعي عدم الانصياع لقرارات وزراء المجموعة الدولية لدعم سورية، أو أي تصرف يجدهه الوزراء تحديد الإجراءات المناسبة بحقهم ، بما في ذلك استبعاد تلك الأطراف من ترتيبات وقف الأعمال العدائية ، والحماية التي تمنحها لهم.

إضافة إلى عدة نقاط أخرى منها :

1. على الرغم من أن عملية وقف إطلاق النار يمكن أن تسهل وصول المساعدات الإنسانية ، إلا أنه لا يعد شرطاً مسبقاً لوصول هذه المساعدات لأي منطقة في سورية .
2. قرر جميع أعضاء GSSI أنهم سيبدلون قسارى محمد بمحسن نية للمحافظة على وقف الأعمال العدائية ، وإيصال المساعدات الإنسانية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي أنشطة محظورة ، بموجب قرارات مجلس الأمن رقم 2170,2178,2199,2249,2253,2254 .
3. الالتزام بالتسهيل الفوري للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 الذي تم أخذه بالإجماع في 18 ديسمبر 2015.³ بما في ذلك ضمان الانتقال السياسي السوري والسلطة ، استناداً إلى بيان جنيف ، والضرورة الحتمية لجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة ، بالامتثال وبالسرعة القصوى ، كما وتعهد أعضاء ISSG بالقيام بكل ما من شأنه تسهيل إحراز تقدم سريع في هذه المفاوضات ، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر على خطة لانتقال سياسي يؤسس للمصادقية والشمولية والحكم غير الطائفي ، ويتم تحديد جدول زمني لعملية صياغة دستور جديد ، و إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للدستور الجديد المزمع عقده في غضون 18 شهراً ، وتدار هذه الفترة تحت إشراف الأمم المتحدة بما يرضي الحكم وبأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة ، ومع جميع السوريين ، بما في ذلك المشتتون في أنحاء العالم ، و المؤهلون للمشاركة.

³ Statement of the International Syria Support Group, U.S. Department of State, 11 Feb. 2016, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/02/252428.htm>

وسيتطلب التنفيذ الكامل لهذه الأهداف من المشاركين الرئيسيين والأعضاء في ISSG العمل بشكل وثيق ، وفق الأبعاد السياسية والإنسانية والعسكرية ⁴.

تقييم نتائج المؤتمر

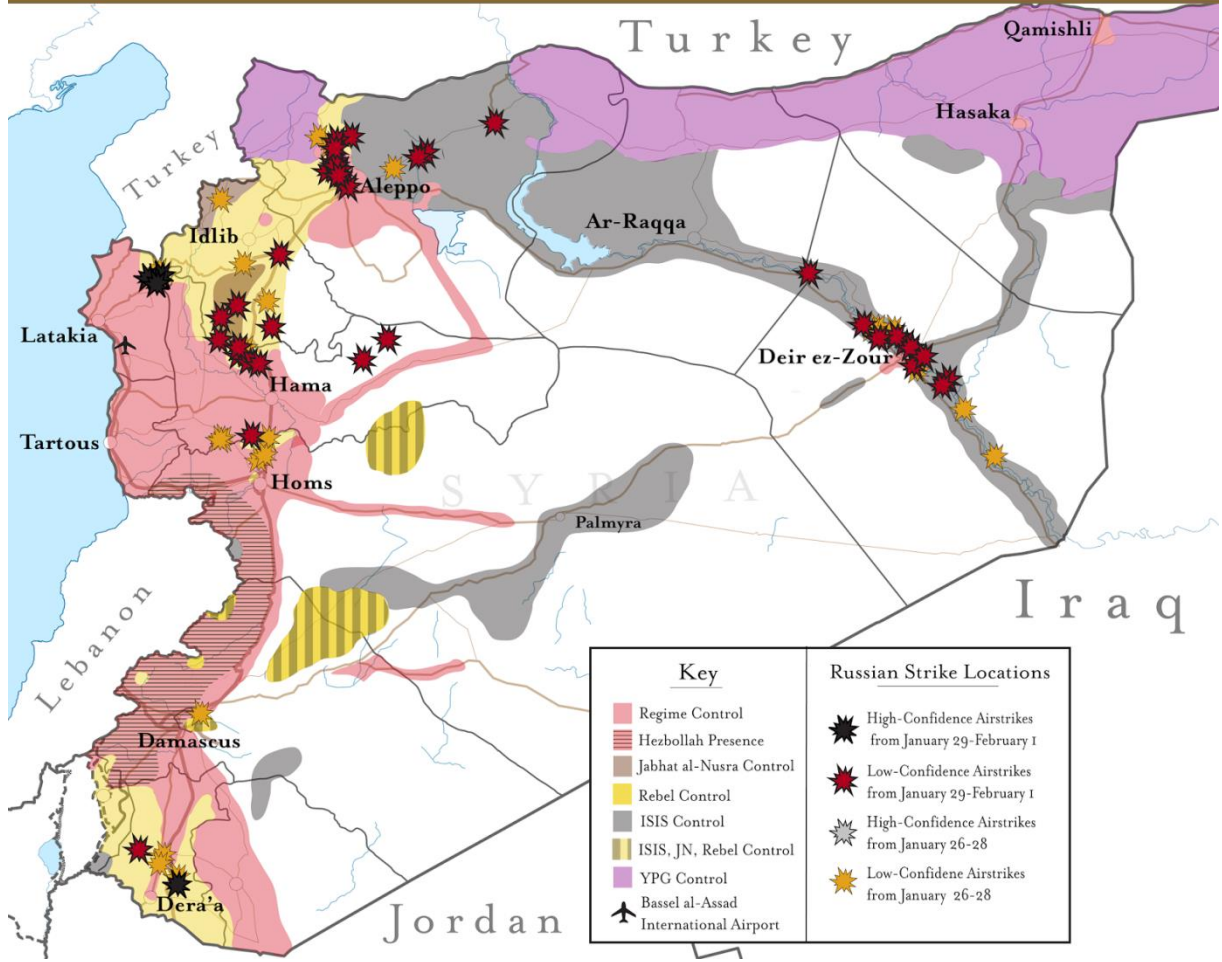
من الوهلة الأولى لا يظهر أن المؤتمر سيغير الأوضاع في سورية نحو الأفضل ، بل على العكس ؛ حيث بدا واضحاً من خلال النظر في نتائج المؤتمر ووفقاً لمتابعين ودبلوماسيين غربيين أيضاً : أن ما نتج عنه المؤتمر بغض النظر عن الافتقار للعمق السياسي التطبيقي له حول الاتفاق وآليات الرقابة يترك المعارضة السورية لقمة سائغة للحملة الجوية الروسية ، لأسباب منها : أن روسيا ليست حليفاً موثوقاً في السعي للسلام في سورية ، ولا تؤمن بالمحادثات الجادة ، وتعطي أولوية لتدمير المعارضة على تدمير داعش ، وقد تنبأ البعض بأن نتائج ميونخ هي خطة تمهد لتقسيم سورية ، وليس إلى تحقيق السلام فيها.

ويتضح هذا مباشرة عند النظر في صيغة "وقف الأعمال العدائية" التي لا تلزم روسيا بوقف قصفها الجوي ، حيث إن روسيا تؤكد منذ تدخلها في سبتمبر الماضي أنها تحارب الإرهاب ، في حين أن معظم قصفها كان موجهاً ضد المعارضة السورية المعتدلة ، وهذا يشرع لها المزيد من العمليات ضد المعارضة بحجة استهداف جبهة النصرة التي تتداخل أماكن تواجدتها مع أماكن سيطرة المعارضة.

كما لم يتم التطرق إلى شروط التعامل في حال تراجعت الجماعات المصنفة إرهابياً ، وحلت مكانها جماعات أخرى من المعارضة أو غيرها.

وتشير الخارطة التالية إلى أماكن توزيع القصف الروسي في سوريا ، والموجه في أغلبه إلى المعارضة ، وذلك فقط في الفترة من 26 يناير 2016 إلى 1 فبراير 2016 وبخاصة في حلب وإدلب.

⁴ المرجع السابق.



وفي الجانب الإنساني الذي شابه كثير من الغموض ، لم تشر نتائج مؤتمر ميونخ إلى فك الحصار عن المدن والقرى المحاصرة ، بل تناولت فقط عملية إيصال المساعدات ، أما فيما يتعلق بمراعاة الروس للوضع الإنساني ؛ فإن روسيا قد قامت بقصف 22 مستشفى و27 مدرسة في مناطق واقعة تحت سيطرة المعارضة ، ضمن محافظات حلب وإدلب واللاذقية ودرعا السورية، وذلك منذ بدء غاراتها المستمرة منذ أكثر من أربعة أشهر.⁵

مما سبق يمكن القول : إن الصيغة الحالية لنتائج المؤتمر تشير بوضوح إلى أنه محاولة لتغطية الفشل الدبلوماسي في جنيف ، ومحاولة ترقيعية للخروج من المأزق.

⁵ محمد مستو، روسيا استهدفت 22 مستشفى و27 مدرسة في سوريا منذ بدء عملياتها الجوية، الأناضول، <http://goo.gl/4j4WNT>

المواقف السياسية

ومما ظهر خلال مؤتمر ميونخ هو الحديث عن تفاهم الخلافات بين روسيا والغرب حول سوريا ، ولعل هذا ما أظهرته بعض التصريحات ، مثل تصريح رئيس الوزراء الروسي ديمتري مدفيديف عن وجود "حرب باردة جديدة بين روسيا والغرب" محملاً الغرب مسؤولية اعتبار موسكو مصدر تهديد .

وفي السياق نفسه ؛ فقد اتهم الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ستولتنبرغ روسيا بتقويض جهود التوصل لحل سلمي للصراع في سوريا ، وذلك باستهداف جماعات المعارضة بدلا من عناصر "داعش" ، وقال : إنه لا يمكن تحقيق سلام دائم دون وقف هذا.

ومن جهة أخرى يمكننا تلخيص الموقف الأمريكي في ميونخ من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، الذي أكد على عدة نقاط خلال المؤتمر:

1. أن موسكو استهدفت حتى الآن، المعارضة السورية المشروعة في غالبية غاراتها.
2. دعوة روسيا إلى وقف غاراتها الجوية ضد المعارضة السورية، وربط نجاح قرار مجموعة الدعم الدولية لسورية، بوقف تلك الغارات.
3. إذا كانت روسيا والنظام ومن يدعمه يظنون أنهم قادرون على تحدي المجتمع الدولي ، فهم لم يتعلموا من السنوات الخمس الماضية.⁶

وكان كيري قد قال عشية المؤتمر : إن واشنطن ستغتنم المؤتمر كفرصة أخيرة للحلول السياسية ، وعملية اختبار حول جدية الروس والإيرانيين ، وإلا سيضطرون لتفعيل الخطة " ب " دون الإشارة إلى تفاصيل أخرى ، ولكن يبدو أن الخطة ربما تعتمد على السماح ؛ أو السماح الجزئي لتدخل عسكري تركي سعودي.

أما وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف فقد انتقد تصريحات أدلت بها واشنطن بعد اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية حول عدم وجود أفق في تفعيل التعاون العسكري بين روسيا والولايات المتحدة ، فيما يتعلق بوقف النار ، وذكر الوزير الروسي أن هذه التصريحات تضع موضع الشكل تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها المجموعة.⁷

كما اختلف وزيرا الخارجية الروسي والألماني في الآراء حول فرص للتوصل إلى وقف إطلاق النار في سوريا، والتي قال لافروف : إنها تساوي 49% في حين قدرها شتاينباير بـ 51%.⁸

⁶ الرابط <http://goo.gl/zdqZYF>

⁷ لافروف ناقش مع كيري خطوات محددة للتنسيق العسكري في سوريا، RT، 13 فبراير 2016،

<https://goo.gl/psNp6p>

⁸ المرجع السابق.

أما فيما يتعلق بالتدخل العسكري السعودي ؛ فقد قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف : إن اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية في ميونخ لم يناقش إمكانية إجراء السعودية لأي عملية عسكرية برية في سورية ، وذلك بعد تصريحات وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر ، حيث إنه يتوقع مشاركة قوات سعودية وإماراتية في الحرب ضد "داعش" ، ولكن رئيس الوزراء الروسي مدفيدف انتقد السعودية التي أعربت عن استعدادها لإرسال قوات برية إلى سوريا ؛ وقال: "ليس لأحد الحق في التهديد بإرسال قوات برية"⁹.

أما عادل الجبير وزير الخارجية السعودي ؛ فقد أكد خلال مؤتمر ميونخ أنه لا يمكن هزيمة تنظيم "داعش" إلا بإزاحة الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة مضيفاً أن هذا الهدف سوف يتحقق في نهاية المطاف ، محملاً الأسد مسؤولية قتل 300 ألف شخص ، وأنه عامل جذب للإرهابيين.

فيما أجمع كل من وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو ، ووزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند ، ووزير الدفاع الفرنسي جان إيف لو دريان أن نجاح قرار وقف إطلاق النار في سورية، والذي اتفقت عليه مجموعة دعم سورية يتوقف على مدى التزام النظام السوري وروسيا به، وقالوا : إنه "يتوجب على روسيا إيقاف غاراتها الجوية على جماعات المعارضة".

أما موقف المعارضة السورية ؛ فقد جاء عبر ترحيب الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن المعارضة السورية باتفاق ميونيخ ، مؤكدة استعدادها للمشاركة في محادثات جنيف 3 "إذا تحقق الاتفاق على أرض الواقع"، وذلك لارتباط وقف إطلاق النار بالانتقال السياسي ، كما تم التأكيد على أن المعارضة لن تقبل هدنة مقترحة إلا إذا قبلها قادة الفصائل المسلحة .

خاتمة واستشراف

بالرغم من التصعيد الكلامي ضد روسيا من قبل المسؤولين الغربيين ؛ إلا أن نتائج المؤتمر وعباراته التي تتيح لروسيا أن تنفذ سياستها الحالية وبغطاء دولي ، أو سياستها الغامضة التي تتعلق بالشأن الإنساني ، دون تحديد كامل للتفاصيل المتعلقة به توضح أن ما حدث في ميونخ هو استمرار للفشل الذي صاحب محادثات جنيف في يناير الماضي ، وأن النتائج ستشجع روسيا على الاستمرار في سياستها الحالية ، والعمل على قطع خطوط إمداد المعارضة من جهة ، وتشجيع كل من تركيا والسعودية من جهة أخرى على أخذ زمام المبادرة ، والقيام بعمل عسكري لم تتضح معالمه جيداً بعد ، لكنه يهدف إلى منع تفاقم الأمور إلى ما هو أكبر ، وبخاصة أن الطرفين أكداً أنهما لن يتحملا المزيد من التدهور ، سواء بالتدخل المباشر أو غير المباشر ، وقد أفادت

⁹ الرابط <http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/02/12/syrian-crisis-munich>

تقارير عن تسليم تركيا ، وتمويل سعودي لشحنات من صواريخ غراد لفصائل في الجيش الحر في ريف حلب الشمالي.¹⁰

وما سبق سيشرح الروس والنظام أيضاً على البحث عن خيارات أخرى ؛ مثل التوجه نحو الرقة ، أو المنطقة بين حماة والرقة ولو شكلياً ، لضرب داعش ، وذلك من أجل سحب ذريعة التدخل من السعودية ، ولتهدة الساحة الدولية التي تتهمهم بقصف المعارضة المعتدلة، وفيما يخص التمرد الكردي ؛ فإن وحدات الحماية الكردية قد تتقدم هي الأخرى نحو مناطق داعش من جهة الرقة أيضاً.

أما فيما يتعلق في الخلاف الروسي الغربي الحالي ؛ فإن السقف المتوقع لهذا هو احتمال فرض مزيد من العقوبات على روسيا التي يعتقد أنها تعاني اقتصادياً جراء الأزمة الأوكرانية ، وبسبب انهيار أسعار النفط ، والمليارات التي أنفقتها حتى الآن في سوريا.

أما في التفاصيل المتوقعة للخطة ب التي تحدث عنها كيري ؛ فربما تشمل فرض منطقة حظر جوي ، أو الضغط على الميليشيات الكردية لمنع مواصلة تقدمها نحو المناطق التي تعد خطوياً حمراء بالنسبة لأنقرة ، وستكون هذه نقطة فاصلة في موضوع عودة الولايات المتحدة للعمل بفعالية أكبر نسبياً في إدارة أزمات المنطقة.

رابط تحميل الملف:

<http://jusoor.co/wp-content/uploads/2016/02/Munich.pdf>